

روسيا الاتحادية: الخروج الجديد: للبحث عن دور عالمي

أ.م. علاء جبار احمد^(*)

المستخلص

استطاعت روسيا في أقل من عقد من الزمن من وضعت استراتيجية عودتها كفاعل دولي يمكن القول ابتداءً أن روسيا الاتحادية بعد عام 2000، وضعت استراتيجية عودتها كفاعل دولي بعد أن غادرته لأكثر من عقد، بسبب من الاوضاع التي عاشتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، تسعى روسيا بقوة إلى تقديم نفسها كطرف فاعل في التفاعلات الدولية، ووسيط نزيه في الأزمات الدولية، وتحترم سيادة الدول والقانون الدولي، وترفض بشدة استخدام القوة في العلاقات الدولية بما فيها إشاعة حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق، وإن المشكلات التي تواجه البشرية، لابد من مشاركة الجميع في حلها، كذلك لا يمكن الهيمنة على القرار الدولي، وتوظيفه لأغراض سياسية وجيو استراتيجية، وتجربة التفرد الأميركي تعد مصداقاً لما تدعو إليه روسيا، لاسيّما وإن بعضاً من مخرجات السلوك السياسي الأميركي إزاء دول العالم لازالت ماثلة، عبر نشرها الفوضى والقتل وتمزيق الدول وتمدد الإرهاب... الخ، في مناطق مختلفة من العالم (العراق-أفغانستان- سوريا- اليمن- ليبيا- فنزويلا ... الخ)، مما يجعل الخطاب الروسي المبتوث صوب تعدد الأقطاب ووجود مشاركة في صنع القرار العالمي، ذا مصداقية ومقبولية.

ربما لا يختلف الباحثين فيما بينهم، في توصيف مرحلة عودة روسيا، واستنهاض دورها، الذي ارتبط بوثاقه بشخص الرئيس (بوتين)، وكل الترتيبات التي جرت في روسيا على

^(*) كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

طول العقدين الماضيين، تبتغي تهيئة المناخ العالمي الملائم، لانبلاج نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية. لتحقيق التوازن فيه.

مقدمة

يمكن القول ابتداءً أن روسيا الاتحادية بعد عام 2000، وضعت استراتيجية عودتها كفاعل دولي بعد أن غادرته لأكثر من عقد، بسبب من الاوضاع التي عاشتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وجل همومها كان منصباً على عدم تفككها هي ايضاً، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية التي أفقدت الدولة الروسية جزءاً مهماً من اعتبارها الداخلي والخارجي على حد سواء، حتى أن الكثير من بلدان العالم عدت روسيا أياً من سنوات حكم بورييس يلتسين (1991-1998)، دولة من العالم الثالث، وحتى في الشأن العالمي كانت تقف إلى الخلف من الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية، وهو ما أريد منه اذلال روسيا والحط من مكانتها الدولية، وهو نوع من الثأرية للقطب الذي شكلت روسيا نواته الصلبة والفاعلة.

ومن المعروف إن السياسة الخارجية هي انعكاس للأوضاع الداخلية للدولة، وتعبير عما تمتلكه من قدرات لتحويل مواطن قوتها إلى فعل سياسي واقتصادي وحتى عسكري، لهذا أريد لروسيا أن تكون ضعيفة ومنشغلة في همومها، وإن الدب الذي يوصفها الغرب به، يجب أن يعود إلى الغابة، ولا يسمح بخروجه منها، إلا أن مآل إوضاع العالم، ونتائج التفرد الأميركي، بجانب قوة الموروث الروسي وهيبته المكانية التاريخية، وتوافر القيادة، بدا واضحاً فجر انتقال روسيا من مرحلة إلى أخرى، وكأن عصر التراجع قد وضع أوزاره، لهذا أصبح واضحاً إن العدة قد عدت للبدء بعودة روسيا لكي تؤدي الدور الذي تزعم أنها تستحقه.

لقد وفرت شيخوخة الهيمنة الأميركية المبكرة إلى دخول روسيا الاتحادية إلى مختلف الأقاليم وفي مناطق الأزمات، وكأنها تؤدي دور المعادل الاستراتيجي الفاعل، هذه التحركات أريد منها ايصال جملة رسائل لمشرق الأرض ومغربها، من أن العالم لم يعد يحتمل تفرد قوة في شؤونه، وإن هناك مبدأ يجب سيادته في محيط العلاقات

الدولية، وهو أن لا (معادلات صفرية)، طالما أن العالم متشابك في مصالحه ودرجة اعتماديته تزداد رويداً رويداً، بسبب المشتريات التي باتت تضغط أوضاعه ضغطاً، وتضعه على حافة تفجر مشكلات تهدد مستقبله.

لقد ذهبت الاستراتيجية الروسية إلى إعادة التعريف بدور روسيا الجديد القائم على المشاركة في المنافع، وتعليق القانون الدولي واحترام سيادة الدول ونزع الفوضى، وقبول تعدد القوى بدل القوة المتفردة. من شأنه أن وفر مقبولة عالية في المحيط الدولي، وبخاصة الدول النامية، وهو ما يأذن بدور عالمي جديد ومتنام.

على وفق ما تقدم تبدي إشكالية البحث في: أن الأوضاع التي نتجت عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، كانت شديدة الوطأة على روسيا الاتحادية، كوريث لمواطن القوة والضعف فيه، وما ترتب عليها من مخرجات تمثلت بتراجع الدور الروسي في محيطات التفاعلات الدولية، وهو حال لا ينسجم في الأمد الطويل مع فرص الحفاظ على أمنها ومكانتها ودورها المستحق).

فيما تبلور فرضية البحث بالآتي: (شكلت مرحلة ما بعد عام 2000 "عصر بوتين" مرحلة استنهاض جديدة لروسيا الاتحادية، لكي تؤدي دوراً فاعلاً ومهماً في محيط التفاعلات الدولية وتساهم في الدفع باتجاه تعدد الاقطاب وتشكيل نظام عالمي جديد، كيما تكون فيه ركن أساس، من أجل أن تحافظ على مصالحها وأمنها القومي). ويتوزع هيكل البحث على الفقرات الآتية:

أولاً: نشوة الانتصار من دون حرب: والهيمنة العالمية

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة مفصل مهم في تاريخ الدول ونظامها العالمي، إذ أخذ منظرو التفرد الأميركي - ومنهم منظري (مشروع القرن الجديد) -، صوغ المقدمات النظرية ذات البعد الايديولوجي، سواء في مضامينها السياسية والفلسفية وحتى العسكرية، ووظفت الماكنة الإعلامية لممارسة نوع من الإشباع الذهني للرأي العام العالمي، وهذا في مجموعه لم يكن جديداً، فالولايات المتحدة ضمن صيرورتها التاريخية ارتكزت على الايديولوجيا، التي ساهمت مساهمة فاعلة في تكوينها، وإن

التركيب الفلسفي تم على وفق هذه الايديولوجيا. لهذا لم يكن مفاجئاً أن تضع مجموعة المحافظين الجدد، هدف أن يكون القرن الجديد، قرناً أميركياً من دون منازع، وهي نشوة المنتصر كما يعلمنا التاريخ بذلك.

لقد تسبب أقول أحد قطبي التوازن العالمي وانزياحه عن مشهد الاحداث، دخول العالم في أتون فوضى معقدة حملت معها مخاطر كبيرة على السلم والأمن العالمي وسيادة الدول، واشعلت حروب وتدخلات (من البلقان إلى أفغانستان ومن الصومال إلى العراق)، قادت الولايات المتحدة ضد مختلف البلدان التي لا تتماهى مع النموذج الأميركي في إدارة العالم، تحت توصيف من لم يكن معنا فهو حتماً ضدنا.

وتاريخياً عندما يكون النظام العالمي يتسم بوجود قوى مهيمنة ومسيطرة عديدة، فإنه يميل إلى الاستقرار بشكل نسبي، وفي ظل ذلك يكون هامش التأثير لأي قوة عالمية في إعادة تشكيل النظام، أو التأثير في نمط توازناته وتقرير مصير شعوبه قليلاً، على الخلاف تماماً من حالة السيوالة التي يكون فيها النظام العالمي، أو ما يتسم به من انتقالية، مما يسمح للقوة الفاعلة فيه، بتجاوز القوى الأخرى الأقل شأنها، في صوغ بعض من ملامحه، من خلال التأثير في مناطق معينة لصالح مصالحها الاستراتيجية، أو لتثبيت وقائع على الأرض استباقاً، تجنباً لما قد يحدث من ظهور قوى أخرى جديدة تنافسها الزعامة، ومن ثم الآتيان بنظام عالمي جديد يقوم على أنقاض نظام انتقالي.

والمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام العالمي، هي مرحلة تتسم بالسيولة وقيود التبلور حتى تتسم ملامحه بوضوح تام، وهو أي "النظام العالمي" (أشبه بنار تتقد حيناً وتنطفئ حيناً آخر) بحسب تعبير هنري كيسنجر⁽¹⁾، وتحاول الولايات المتحدة بكل ما أوتيت من قوة المحافظة على مكانتها في النظام العالمي ودورها فيه، والذي تمتعت فيه بالهيمنة والسيطرة العالمية، وتبعاً إلى (والرشتاين)، فإن أعمدة الاستراتيجية الأميركية تركز على المحافظة على حلفاء الولايات المتحدة، وتكبح أي توجهات أوربية نحو استقلالها السياسي أو العسكري عنها.

لذلك تبدو إشكالية النظام العالمي متمثلة بعجز القوة التي كانت مهيمنة عن استيعاب صدمة التغيير الرئيسة، والمتمثلة في نمط علاقات القوة وانتقالها فضلاً عن

تحولها، إذ إن القوى الصاعدة قد ترفض الدور المخصص لها في نظام لم تصممه، في ظل عجز القوى الراسخة عن تعديل صيغة النظام بما يمكنه من استيعابها، وهذا ما حدث عند صعود ألمانيا في بواكير القرن العشرين والذي شكل تحدياً للنظام العالمي القائم آنذاك، ولأوروبا بخاصة كونها تحتكم على القوة القابضة على مجرياته، وهو ما أدى إلى إشعال حربين عالميتين.

وبحسب نعوم تشومسكي فإن (بدء غروب شمس الامبراطورية الأميركية قد بدأت نذره منذ زمن) كما يزعم، بالاستناد على أدوات قياس مكانة القوة المهيمنة في النظام العالمي (مدى مساهمتها في الانتاج العالمي ونسبة حصتها من تراكم رأس المال الثابت العالمي).

أولاً: وتأكل عوامل القوة والانكفاء الروسي إلى الداخل

1- تأكل عوامل القوة الاقتصادية

برغم من أن روسيا ظلت دولة عظمى كونها (قوة نووية) وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، ولها صلاحية استخدام حق النقض (الفيتو)، إلا أن هذه المكانة بدأت تتآكل مع مرور الزمن تحت ضغط العوامل الاقتصادية، ويعتاد الاقتصاديون عند تقويمهم للاقتصاد الروسي من التذكير بحكاية فيها الشيء العميق من السخرية، ومفادها أن رئيس الوزراء البريطاني (جون ماجور): قد سأل الرئيس الروسي (يلتسين) عن حال اقتصاد الدولة الروسية، فأجابه بأنه جيد، إلا أن البريطاني طلب توضيحاً أكثر ولو بكلمتين، فالتزم الرئيس الروسي بطلبه قائلاً: (أنه ليس جيداً) ⁽²⁾.

لقد أوغلت الولايات المتحدة وحلفائها ومن خلال المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي IMF- والبنك الدولي WB)، في توظيف الأزمة الاقتصادية الروسية التي حدثت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بغية تحويل (الخصخصة) الاقتصاد من المركزية (التخطيط) إلى اقتصاد السوق (الليبرالية)، وما رافقها من فوضى فيما سمي بالليبرالية المنفلتة، والتي عدت برأي معظم الخبراء أنها كانت عملية خصخصة قاسية، مما أطلق عليها آنذاك الجراحة من دون تخدير).

هذا تعدده الولايات المتحدة وحلفائها واجباً عليها لإجبار مختلف الدول، تحت ضغط أوضاعها الاقتصادية والمالية، إلى تبني عمليات التحويل لاقتصاداتها، وتقزيم دور الدولة الاقتصادي بشكل يتناسب تماماً مع استلاب السيادة بمضامينها (السياسية والاقتصادية... الخ)، وكما عبرت عنه إدارة الرئيس الأمريكي (كلينتون): (من واجبنا تطوير الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم، لأن هذا يحمي مصالحنا وأمننا)⁽³⁾.

إن عد إشاعة اقتصاد السوق ورفعته إلى مصاف الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، لا يمكن وضعه في إطار نشر النموذج الرأسمالي وعده نهاية التاريخ فحسب، بل يحمل في ثناياه وطياته فرص التأثير بسهولة ويسر في هذه الاقتصادات، من خلال القنوات المالية والنقدية وشبكات المصارف العالمية المرتبطة بقوة بالمركز المالي الأمريكي في نيويورك، وهو ما تدركه روسيا في إطار بناء اقتصادها لما بعد حقبة التخطيط المركزي. إذ بات معروفاً لدى جميع بلدان العالم النامي، إن الدعوة الإلزامية لتحويل الاقتصادات نحو اقتصاد السوق، ليست دعوة اقتصادية خالصة تهدف إلى تحسين أداء هذه الاقتصادات والوصول إلى أفضل مستويات لتخصيص الموارد الاقتصادية وتخفيف حالة الهدر في المتاح من الموارد، بل هي في مضمونها (أيديولوجية بامتياز)، كونها تخدم مصالح الرأسمالية العالمية واحتكاراتها، لأنها تضع مقدرات شعوب هذه البلدان تحت تصرف رأس المال العالمي ومؤسساته.

لذلك اندفعت الحيتان الرأسمالية المستودة من المافيات وأجهزة المخابرات الغربية، للاستحواذ على مشروعات الطاقة (النفط والغاز)، كون هذا القطاع هو القطاع الحامل للاقتصاد الروسي ومصدر تمويله الأساس. وهو ما يكبح فرصة روسيا من استعادة دورها العالمي كقوة من شأنها مزاحمة الدور الأمريكي أو مجابهته، كون الولايات المتحدة الأميركية تنظر إلى روسيا (عدو مفترض) لابد من تدجينه أولاً وسحقه تالياً.

لقد وصلت الديون التي رتبها المؤسسات الدولية على روسيا للسنوات 1992-1998 إلى حوالي (200) مليار دولار، ومع ذلك عجزت الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والعاملين في القطاعات الحكومية، واصطفت طوابير من السكان للحصول على المواد الغذائية، وازدادت البطالة إلى ما يقارب (20) مليون، وتوقفت الشركات

الصناعة المنتجة للآلات الثقيلة بنسبة (70%)، فيما انخفض الانتاج الزراعي والصناعي بنسبة (50%)، وتبخرت الاحتياطات الذهبية في البنك الفيدرالي الروسي⁽⁴⁾.

2- الانكفاء إلى الداخل

ترتب على تراجع قوة روسيا وازعاف دورها حتى في محيطها القريب، إلى عدم قدرتها على التعامل مع الاحداث الدولية بقوة، كما كان الأمر في العهد السوفييتي، بل بدت روسيا الاتحادية أكثر خوفاً وتوجساً من محاصرتها وخنقها، وبالتالي تفكيكها إلى دويلات متعددة، يراد منها أن ترتبط بأوروبا واتحادها الاقتصادي، ومن ثم دخولها طبيعياً في حلف الناتو، مما يعني تكاثر القواعد العسكرية التي تحيط بروسيا.

وبرغم ادراك روسيا أن الولايات المتحدة وحليفاتها الاوربيات يعملون بجهد على الاحاطة التامة بها، وبخاصة من المناطق الرخوة لأنها القومي، أي مناطق الضعف الجيوبولتيكي، إلا أنها لم تكن قادرة على اتخاذ اجراءات فاعلة، لا سيما وهي دولة عظمى ونووية. واختارت قيادتها آنذاك (قيادة يلتسين وفريقه)، الاندماج مع الغرب من موقع الضعيف والتابع. فيما بدا واضحاً إن الغرب والولايات المتحدة، تعاملوا مع روسيا بكل تاريخها وإمكاناتها العسكرية وتراث الإمبراطورية الروسية، بطريقة الإذلال والتحقيق، وهو ما دفع الرئيس (بوتين) لمخاطبة الغربيين بأنهم يحتقرون الروس.

بدت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي مؤسسة قرار ممزقة وقلقة، وفي حالة ارتباك ووهن، وشبه منقاد إلى الغرب، وتسير في فلك الولايات المتحدة، مما ترتب عليه أن تصبح فريسة سهلة وفاقدة لدورها الإقليمي والدولي⁽⁵⁾. وهذا يأتي من غلبة التيار المهادن للغرب والاندماج معه، لأهداف اقتصادية صرف، بجانب بناء الديمقراطية ودعم الليبرالية الاقتصادية، ويضم هذا التيار الرئيس يلتسين وزوجته وابنته ومجموعة الروس المتأمركين واليهود الروس، فيما كان التيار الآخر المعارض للاستسلام للغرب وتصديقهم، بل الوقوف بوجههم وإعادة كبرياء روسيا وإحياء دورها، من بقايا العهد السابق ومن الجيل الذي يرفض التضحية بتراث روسيا.

وبإزاء تحركات الإحاطة التي مارستها الولايات المتحدة مع قرغيزستان وأوزبكستان

من خلال إقامة قواعد عسكرية أميركية، فضلاً عما حدث في جورجيا تحت ما سمي (الثورة الملونة)، واقناع اذربيجان بمرور غاز نابوكو والمساهمة الغازية فيه⁽⁶⁾، بدا واضحاً الآفق الاستراتيجي للغرب والولايات المتحدة إزاء روسيا، لمنعها من العودة للمساهمة بإداء دور خارجي فاعل، وبقائها رهينة داخلها المأزوم والمشوش. وهو ما حدا بتغلب السياسة الروسية بعد عام 1995، بريماكوف إلى الدفع باستراتيجية لروسيا لمقاومة ذلك سماها (استراتيجية ثقب الجدار)، والذي وضع فيه تصوراتهِ المرتكزة على البعد الجيوبولتيكي الذي قدمه (الكسندر يوغين)⁽⁷⁾. هذا شكل المرتكز للتصور الاستراتيجي الروسي لإعاقة استراتيجية الاحتواء التي مارسها الولايات المتحدة وحليفاتها، وإثبات أن انزياحها عن أداء دورها العالمي وانزواءها جانباً، تعد مرحلة تاريخية عابرة.

ثانياً: المرحلة البوتينية: استنهاض الإمكانيات وتعديل المسار

1- استنهاض الاقتصاد الروسي

ربما لا يختلف الباحثين فيما بينهم أن مرحلة عودة روسيا واستنهاض دورها ارتبطت بوثاقة بشخص الرئيس (بوتين)، حتى أن مراكز الأبحاث الغربية والأميركية ووسائل إعلامهما، تشير إلى اصطلاح (روسيا البوتينية) لكي تنماز عن غيرها، ولا سيما (البلتسية)، وهذا يتأتى من رؤية بوتين وفريق الانعاش الروسي، والتي عبر عنها بوضوح تام ومن دون أية مواربة، بأن روسيا على طول السنوات (1991-2000)، أظهرت للغرب والولايات المتحدة الكثير من جوانب الضعف، وحن الوقت لإظهار عناصر قوتها، في إشارة إلى أن عهد التراجع بإزاء الغرب قد ولى، وهو ما يستوجب وجود استراتيجية لدرء مخاطر التغلغل الأمريكي-الأوروبي في مقتربات الأمن القومي الروسي. برغم أن روسيا البوتينية تدرك جيداً، بأن تطلعاتها لإعادة دورها ومكانتها كوريث شرعي للاتحاد السوفيتي، تمثل خطأ أحمر بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كونها تمثل خطراً ومعوفاً أساس لاستراتيجياتهما في العالم لهذا القرن (الحادي والعشرين) على الأقل، لذلك تحاول الولايات المتحدة أضعاف روسيا اقتصادياً وسياسياً وحتى

جيو استراتيجياً، من خلال جذب الأطراف إليها، والأمر ذاته يمتد إلى الرؤية الأوروبية، التي تتخوف من دور روسي مؤثر على أوروبا الشرقية، فضلاً عن كونه المجهز الأساس للغاز لبلدان القارة العجوز، وهنا تتلاقى الولايات المتحدة وأوروبا في خطورة (خروج الدب الروسي المجروح) من مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

ولغرض استنهاض روسيا من جديد، لابد أن يكون هناك فعل واضح وملموس في الجانب الاقتصادي، لكونه الممر الرئيس لإضعافها والتضييق عليها، وشرعت (إدارة بوتين) بمحاولة تصحيح الأوضاع الاقتصادية الداخلية، لأن السياسة الخارجية الفاعلة في المحيط الدولي، لا تستقيم مع أوضاع سياسية واقتصادية ضعيفة، فالقرار الخارجي تعبير عن إمكانات داخلية، ولما كانت أوضاع روسيا للسنوات 1991-1998، في مختلف المجالات يشوبها الضعف وشيئاً من الفوضى بجانب اهتزاز مكانة الدولة، إذ لم يعد بمقدورها فرض إرادتها أو القيام بواجباتها، لا سيما في المجال الاقتصادي والمالي، وانفلات السوق المحلية وتضاعف عجز الموازنة الحكومية، وتوقف الدولة عن دفع رواتب الموظفين العموميين، وهو ما انعكس على مستوى ثقة المواطنين بدولتهم. ولعل البرنامج الذي تم تبنيه يستند أولاً على إعادة هيكلة الدولة، من خلال السيطرة على المفصل الأساسية للاقتصاد، وتم وضع جملة خطوات في الجوانب الاقتصادية، حققت نجاحات واضحة (جدول-1)، برغم الحملة التي قادتها المؤسسات (الاقتصادية والمالية) الدولية والولايات المتحدة والأوربيين، من أن سياسات (بوتين) من شأنها أن تعيد روسيا إلى النظام المركزي، وتسحق منجزات الديمقراطية التي حققها الشعب الروسي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي.

السنة	قيمة GDP (تريليون دولار)	متوسط دخل الفرد (دولار)	مؤشر الفقر لإجمالي السكان (%)
1992	0.460	3340	33.5
2000	0.259	1710	24.6
2005	0.764	4450	17.8
2010	1.52	9980	12.5
2013	2.23	14810	10.8
2015	1.33	11450	13.3

.Source: <http://data.albankaldawli.org/country/russian-federation>

لذلك حاولت (ادارة بوتين) إعادة بوصلة السيطرة على الاقتصاد والتدفقات المالية، من وإلى روسيا، بعيداً عن هيمنة السوق وانفلاته، وعودة الدولة للإشراف على ذلك، والتحسب للأزمات والاجراءات المضادة، وحتى الفقاعات المالية التي تظهر في السوق المالية العالمية.

وبفضل تلكم الاجراءات التي رافقها موجة ارتفاع في أسعار النفط، تمخض عنها تخفيض الدين الخارجي الروسي إلى حوالي (57) مليار دولار، بجانب بلوغ الناتج المحلي الإجمالي الروسي عام 2005 (764) مليار دولار، مقارنة بقيمة الناتج (460) مليار دولار عام 1992، وبحلول عام 2010 تجاوز الناتج حاجز تريليون ونصف دولار، وبلغ عام 2013 (2.2) تريليون دولار، وهو ما ترتب عليه خفض مستويات الفقر من (33.5%) من إجمالي السكان عام 1992 إلى (13.3%) عام 2015، فضلاً عن ارتفاع دخل الفرد الروسي السنوي من (3340) دولار عام 1992، ليصبح (11450) دولار عام 2015، وهذا يسجل نجاح كبير يحسب للسياسات والتدابير الاقتصادية ومركزية القرار الاقتصادي التي تم اعتمادها، وشكلت مسند شعوي مهم لقبول القيادة الروسية.

مخرجات الفعل الاقتصادي هذه كانت أبلغ تعبير عن النجاحات المتحققة، فقد تم كبح جماح تصفية قطاع الدولة لصالح ما يسمى (بالرأسمالية الناشئة)، وبفضل توافر إمكانات أخرى تم كبح الكثير من المشكلات وتخفيف حدتها.

2- الاستنهاض السياسي والعسكري

لايفارق الروس في مختلف مستويات القرار ذكريات زحف الغزاة على بلدهم، والتي تحطمت قدراتهم العسكرية البرية على حدود روسيا، لذلك يقلقون كثيراً من زحف حلف الناتو والولايات المتحدة بعد 2003، كونه يشابه ما حفل به تاريخ الغزوات لروسيا، لاسيما سياسة القضم والتقرب شيئاً فشيئاً نحو المناطق الرخوة في الأمن القومي الروسي، لهذا اطلقوا على الرئيس الأمير كي آنذاك (الجنر الجورجيوش)، تساوقاً رغبة الجنرال الألماني (فريدريك بولوس) الذي قاد معركة ستالينغراد ثم استسلم في الثاني من شباط عام 1943، لذلك أقرت روسيا في عهد بوتين استراتيجية للأمن القومي، تركز على النهوض بواقع القوة العسكرية بشقيها (التكتيكي والاستراتيجي)، لغرض إعادة قوة روسيا إلى مصاف القوى العظمى في العالم، وجرى تبعاً لذلك تحديث منظومة الأسلحة الاستراتيجية، بما يتناسب معجم التهديد الذي فرضه الدرع الصاروخي الأميركي، الذي تم الاتفاق على وضع منصات له في بعض دول أوروبا الشرقية من مثل (بولندا ورومانيا).

على وفق ذلك وضعت الاستراتيجية إنفاق (750) مليار دولار على مدار عشرة سنوات لتحديث منظومات الدفاع الجوي والصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات والغواصات، وحاملات الطائرات، ووقعت لهذه الأخيرة عقداً مع فرنسا لبناء حاملة طائرات، إلا أن الضغط الأميركي أوقف تسليمها إلى روسيا، برغم دفعها لتكاليفها كاملة.

واعتمدت روسيا على (الواقعية السياسية) في علاقاتها الخارجية إقليمياً ودولياً، لأنها تدرك جيداً أنه التقوى على الدخول في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة وأوروبا، لهذا تعتمد مبدأ (راقب وأنتظر)، لتدخل في المناطق التي تشهد فراغاً أو انسحاباً أميركياً منظماً، وفي السنوات (2005-2015) كانت سياسة روسيا تعبر عن رد فعل، أو يتم صوغها بناء على تقدير للمواقف، لهذا لا يمكن القول مطلقاً بوجود استراتيجية بمعناها المعروف، يتحرك على وفقها الروس على الصعيد العالمي أم على صعيد إقليم بعينه مثل (الشرق الاوسط)، أم يطرحوا أنفسهم كبديل عن الدور

الأميركي، في حين شهدت السنوات ما بعد 2015، وضوحاً استراتيجياً بعد التدخل الروسي في سوريا، وبدا الخروج المحسوب استراتيجياً لروسيا نحو العالم.

لهذا تبلورت استراتيجية روسيا ابتداءً باتجاه إحداث اختراق محسوب لاستراتيجية الولايات المتحدة، للإحاطة بروسيا وحلفائها أينما كانوا، وتقزيم أدوارهم، والتي يمكن القول بدقة أنها قد فشل بامتياز، إذ أن الإدراك الروسي المبكر لسلسلة الإجراءات التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع دول الجوار الروسي، أفصحت عن هذا التوجه. لهذا تبنت روسيا سياسة أحداث الثقب المتعددة في بنية هذا الجدار، من خلال جملة السياسات الروسية التي اعتمدتها في ظل حكم (بوتين)، والمستندة إلى منطق القوة والتعاون والتفكير الاستراتيجي، هو ما أزعج الولايات المتحدة، مما دفعها إلى اعتماد الانتفاضات الملونة ودعم المعارضة للدول الحليفة لروسيا، وتحركات عسكرية لجس النبض، وصولاً إلى خلق أزمي (جورجيا وأوكرانيا).

وحرصت روسيا في سياق مقاومة تمدد الولايات المتحدة وحلف (الناتو) إلى أطرافها الرخوة، على إنشاء شبكة تحالفات مع دول الجوار الأوراسي، بغية ضمان عدم تسلل الولايات المتحدة والدول الأوربية إليها، حتى وإن كان ذلك تحت ذريعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، لهذا تعمل روسيا بجانب تشبيك العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع هذه الدول جمعاً أو فرادى، فإنها تدعم في الوقت نفسه استدارتها نحو الشرق، فهي لا تمنع من إقامة علاقات اقتصادية مع الصين وغيرها من دول شرق وجنوب شرق آسيا، كون ذلك لا يرتقي إلى التوجس والتشكك مثلما الحال لو حدث مع أوروبا أو الولايات المتحدة.

وتدرك روسيا أيضاً أن فتح المجال الأوراسي على استقامته ليلامس طموحات الصين، من شأنه تعزيز التوجهات الروسية لاعتبارات عدة، ليس أقلها أن الصين تشاركها الهم نفسه في السعي الأمريكي لمحاصرتها أيضاً، وهو أمر أعلنته الولايات المتحدة من خلال وزيرة الخارجية السابقة (هيلاري كلينتون)، من أن وجهت أميركا القادمة هي جنوب شرق آسيا (الصين) والباسيفيكي، لأن مصدر التهديد القادم لهيمنة الولايات

المتحدة يأتي من الشرق الآسيوي، ومصادق ذلك هو نقل ما يقارب (60 %) من قدراتها العسكرية إلى هناك.

لهذا نلاحظ أن التوجهات الروسية في طرح مشروع (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي - EUU، والذي تم توقيعه في 29- أيار / مارس-2013)⁽⁸⁾، بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا، ودخل التطبيق الفعلي في الأول من كانون الثاني - 2015، وانضمت إليه في اليوم التالي أرمينيا، وفي أيار من العام نفسه وقعت قرغيزستان اتفاق الانضمام إلى الاتحاد وتشارك الدول النظرة نفسها، في كونه يساهم بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية المقاومة لسياسات العزل والخنق ومساعي تفكيك المنطقة الأوراسية وإسقاط نظمها السياسية.

ثالثاً: التعظيم المحسوب للانغماس في شؤون العالم: مواجهة بلا حرب وتمثل سياسات بوتين صوب إعادة مرتكزات القوة الروسية في جانبها العسكري الصرف، أم بدورها في مجلس الأمن، علائم لهذا الدور المتطلع إلى إعادة الهيبة الروسية، إذ يشير الرئيس (بوتين) إلى الفهم الأميركي لأوراسيا بأنها رقعة الشطرنج الكبرى، والتي بمقدور الولايات المتحدة اللعب فيها لوحدها، يعد فهماً خاطئاً، فأوراسيا ليست (رقعة الشطرنج) كما يتصور الأميركيون، ولا هي مكاناً للألعاب (الجيوسياسية)، مما يعني توافر القناعة والقرار لدى روسيا بأن المعادلة في أوراسيا، يجب أن تكون (معادلة صفرية) بامتياز، ولصالح روسيا وبلدان المنطقة فقط، وهي من الممكن أن تصبح وفق جهد روسيا لإعادة تنظيمها، مركزاً جديداً لقوى تمتلك مقومات خلق التوازن مع المنظومة (الأورو - أطلسية)، وقطباً معارضاً للهيمنة الأميركية وصولاً إلى مرحلة تعدد الأقطاب، والانتقال من التوازن العالمي الهش إلى التوازن المستقر.

كل هذه الترتيبات التي تجري روسيا، هو تهيئة المناخ العالمي لانبلاج نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية. بغية تحقيق التوازن فيه، وهو ما يعني أحداث تحول بنيوي ووظيفي فيه، فمنظمة شنغهاي تحتضن بين جناحيها (المربع النووي)، روسيا،

الصين، الهند، باكستان، فضلاً عن إيران التي تمكنت من السيطرة على دورة الوقود النووي، وفك تلافيف لغز التكنولوجيا النووية⁽⁹⁾.

لهذا ترى روسيا في توزيع شبكة علاقاتها تجسيد لاستراتيجيتها في إن تكون أوراسيا جزءاً ممانعاً للسيطرة الأمريكية، ومحاولة لتوحيد جهود دول المنطقة، وتوثيق علاقاتها لبناء منظومة إقليمية تتسم بالأمن والاستقرار والدفع بالتسمية إلى أمام على قاعدة (تحقيق الربح لكل الأطراف). وهو ما يتعارض مع الأطروحة الاستراتيجية التي تشير إلى أن (رقعة الشطرنج) - أوراسيا-، والتي هي مركز الصراع الحالي والقادم، والذي يستوجب من الولايات المتحدة هزيمة أي دولة أوراسية (تحدى) الهيمنة الأمريكية⁽¹⁰⁾، ومن دون تحقيق ذلك لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية استمرار هيمنتها العالمية في القرن الحادي والعشرون، مما يمثل تحدياً استراتيجياً كبيراً.

لهذا تسعى روسيا إلى تجميع قوى دولية كبيرة في ترتيباتها الإقليمية، من خلال منظمة شنغهاي أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وطرح بكين لمفهوم (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)⁽¹¹⁾، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جذري للمناخ الاقتصادي في المنطقة ورفع مستوى المزاج المتفائل للتبادل التجاري والاستثمار فيها، تحترم فيه موسكو رؤى واستراتيجية دول آسيا الوسطى في ما يسمى (سياسة الجوار الثالث)، والمقصود به التعاون والاتكاء على الصين، وعدم الاقتصار على الجوار الروسي.

ولا يقتصر الجهد الروسي في المحور الأوراسي بل أنها تعتمد إلى البحث عن شركاء جدد، ولا سيما في الشرق الأوسط، انطلاقاً من أحد أساسيات سياستها الخارجية (نتقدم هناك حيث يضعف نفوذ الآخرين أو يكاد). إذ نلاحظ توجهات نحو مختلف دول المنطقة فالعلاقات التجارية مع مصر مثلاً تتجاوز (3) مليار دولار، وبالمقابل تقيم روسيا علاقات اقتصادية رفيعة مع (إسرائيل) ووصلت إلى (3.5) مليار دولار لعام 2015، وتسعى روسيا إلى ضم كلا البلدين إلى منطقة حرة تسعى إلى إنشائها بالتعاون مع تركيا وإيران ودول أخرى. وهكذا تعتمد روسيا على تعزيز تواجدتها في المنطقة كجزء من السباق المحتد مابين الولايات المتحدة والصين وأوروبا وروسيا، وهو ما يؤهلها للحصول على مكانة في تشكيل النظام العالمي كقطب له حضور فاعل في قضايا

المنطقة والعالم، من خلال التأثير الذي تمارسه والمستند على جملة شراكات سياسية واقتصادية وعسكرية.

وتركز روسيا على التعاون مع الدول الأخرى لخلق مراكز استقطاب دولية تنافس وتراحم الولايات المتحدة، وهو من شأنه أن يضعف الهيمنة والتحكم الأميركي بالشؤون السياسية والاقتصادية للعالم، كما إن فرص التفاهم والتعاون بين مراكز الاستقطاب، من شأنه أن يوفر فرصة لتوحيدها في كتلة عابرة للقارات، مما يشكل تحالفاً يمتلك الكثير من أسباب القوة لفرض أجندته، ويوصل رسالة إلى الولايات المتحدة بأنها ليست الوحيدة في تقرير شؤون العالم، ولا بد من احترام أرادة قوى أخرى. ويقضي على الفوضوية في النظام العالمي⁽¹²⁾.

وفي هذا الصدد نلاحظ مساهمة روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة (البريكس) والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وفي جميعها تؤدي دوراً فاعلاً لصالح فك الحصار عن روسيا، وتشتيت جهود المحاصرة الأميركية-الأوربية وإضعاف وقع العقوبات عليها، ولكن هذا لن يكون جميعه من دون كلفة لروسيا، بل قد تستفيد منه دول أخرى من مثل الصين والهند وإيران، فضلاً عن دول آسيا الوسطى، لقد شكلت نتائج قمتي البريكس وشنغهاي فرصة لروسيا لتحقيق بعض الأهداف منها⁽¹³⁾:

1- ربط جهود التكامل بين دول الاتحاد الأوراسي بمشروع الصين (طريق الحرير)، وهي خطوة مهمة لجذب الصين إلى المحور الأوراسي.

2- تخفيف حالة الخلاف بين بعض دول المنطقة من مثل أرمينيا وأذربيجان وموسكو وطاجيكستان، وإيصال رسالة إلى جورجيا ومولدافيا، في إن موسكو لا تمنع في انضمامهما إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهنا تتعامل روسيا بمنتهى البراغماتية بغية لجم فرص سحب الدول المحيطة بها لصالح المشروع الأميركي، لا سيما وإن كبير الاستراتيجيين (زيغينو بريجنسكي)، يرى باستطاعة الولايات المتحدة من قلب نظام الحكم في أوكرانيا لصالح الغرب، لكي يتم تحييد انخراطها في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

3- تقديم تطمينات بإزاء القلق الصيني من تأمين مصادر موثوقة للنفط والغاز، إذ ستكون روسيا وكازاخستان مجهزين معتمدين لتأمين جزء مهم من حاجتها للطاقة.

وعليه يمكن القول إن الدبلوماسية الروسية التي تنفذ رؤى وسياسة (روسيا الاتحادية)، تفضل تأدية دور الوسيط الايجابي الذي يتاحله أن يتعامل مع كل الاطراف، مما يحقق له مكانة وموقع في ساحة الاحداث من دون أية تكاليف، ومصداق ذلك هو احتفاظها بعلاقات جيدة جداً مع حزب الله وحماس وفي مقابلهما مع إسرائيل، وكذلك الحال مع إيران والسعودية، ومع الاحزاب الكردية وباكيا.

تحاول روسيا تقديم نفسها على أنها تحافظ على الوضع الراهن في الشرق الاوسط، وتنتظر بريبة تامة إلى الحراك الشعبي (الربيع العربي) والتغيير، كونه يماثل ما أطلقت عليها الأوساط الغربية (الثورات الملونة)، التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية وجورجيا وأوكرانيا، وتعتقد أن الولايات المتحدة ودوائرها الاستخبارية ومؤسساتها الأخرى (USAD, NDI...etc)، لها دوراً كبيراً وفاعلاً في إشعالها، لتغيير النظم القائمة لصالح نظم تلتف تحت العباءة الأميركية من بوابة الديمقراطية والحرية.

الخاتمة

تسعى روسيا بقوة إلى تقديم نفسها كطرف فاعل في التفاعلات الدولية، ووسيط نزبه في الأزمات الدولية، وتحترم سيادة الدول والقانون الدولي، وترفض بشدة استخدام القوة في العلاقات الدولية بما فيها إشاعة حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق، وإن المشكلات التي تواجه البشرية، لا بد من مشاركة الجميع في حلها، كذلك لا يمكن الهيمنة على القرار الدولي، وتوظيفه لأغراض سياسية وجيو استراتيجية، وتجربة التفرد الأميركي تعد مصداقاً لما تدعو إليه روسيا، لاسيما وإن بعضاً من مخرجات السلوك السياسي الأميركي إزاء دول العالم لازالت ماثلة، عبر نشرها الفوضى والقلق وتمزيق الدول وتمدد الإرهاب... الخ، في مناطق مختلفة من العالم (العراق-

أفغانستان- سوريا- اليمن- ليبيا- فنزويلا ... الخ)، مما يجعل الخطاب الروسي الميثوث صوب تعدد الأقطاب ووجود مشاركة في صنع القرار العالمي، ذا مصداقية ومقبولة.

الاستنتاجات

- 1- افصحت مرحلة القطبية المنفردة التي ظهرت على خلفية تفكك الاتحاد السوفيتي، وانزواء روسيا الاتحادية، عن ظواهر دولية شكلت هواجس ومخاوف للكثير من الدول، وبخاصة التي لا تحسب ضمن المحور الأمريكي.
- 2- اعتمدت الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين سياسة قضم مميزات عودة روسيا، بل والسعي بمختلف الوسائل المتاحة للإضعاف دورها، من خلال ارباكها اقتصادياً.
- 3- عدت الاستراتيجية الأميركية في زمن إدارة ترامب (التي جرى إعلانها وتبنيها عام 2018)، من عد روسيا والصين ألد أعداء الولايات المتحدة، ولا بد من وضع الإجراءات الممكنة لكبح دورهما وأضعافه بشتى الوسائل.
- 4- مثل خروج روسيا خارج محيطها القريب نحو الأزمة السورية، اعلاناً للبدء بمرحلة التواجد على مسرح التفاعلات الدولية كقوة عظمى وقطب دولي، لا بد من مشاركته في أي ترتيبات يمكن أن تتخذ، في مشرق الأرض ومغربها.
- 5- أبرزت مواقف روسيا في مجلس الأمن واستخدامها حق النقض (الفيتو) لمرات عدة، وقوفها المعلن إزاء مشاريع الولايات المتحدة وتوجهاتها. ومعبر عن التناقض ما بين الدولتين.
- 6- يلقي دور روسيا الجديد قبولاً من الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة، من إيران إلى فنزويلاً، ومن سوريا إلى كوريا الشمالية، فضلاً عن سعيها لجمع أطراف الأزمات والنزاع، وهو ما بدأ يثبت دورها العالمي.

الهوامش

- ⁰¹ هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة: فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص 363.
- ⁰² إسلام أحمد، جيوبوليتيك روسيا وسياساتها الخارجية، ورقة بحثية مقدمة إلى مركز أدراك للدراسات والاستشارات، حزيران- يونيو 2016، ص 8.
- ⁰³ ميشال بوغنون مودران، أميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم إلى أين؟، تعريب: خليل احمد خليل، دار الساقى، ط 1، بيروت، 2000، ص 246.
- ⁰⁴ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 2.
- ⁰⁵ يفجينيريمكوف، العالم بدون روسيا: قصر النظر وعواقبه، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 25.
- ⁰⁶ محمد حيدر، جيوبوليتيك الحافة: الصراع المستحدث على آسيا الوسطى، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (11)، بيروت- بغداد، 2014.
- ⁰⁷ الكسندر يوغين، أسس الجيوبوليتيكيا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004، ص 152.
- ⁰⁸ للمزيد ينظر حول الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي ينظر: عباس فالح حسين، واقع ومستقبل الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية- وزارة الخارجية، بغداد، 2019.
- ⁰⁹ للمزيد ينظر حول النظام العالمي متعدد الأقطاب ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (2)، بيروت -بغداد، 2012.
- ¹⁰ للمزيد ينظر: زيغينويريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- ¹¹ Marlene Laruelle, Central Asia's Dilemmas and the Paradoxical Lessons of the Ukrainian Crisis, CSS, December 2014. www.css.ethz.ch/publications/pdfs/RAD-158-8-11.pdf
- ¹² محمد عبدالله يونس، مداخل تحجيم الفوضوية في النظام الدولي، اتجاهات نظرية: مجلة السياسة الدولية، العدد (211)، يناير 2018، ص 24.
- ¹³ عبدعلي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الارض: المواجهة الروسية للولايات المتحدة الأميركية، دار روافد، بيروت، 2017.